رسالة المديرية العامة للضرائب
العدد 11 مايــو 2024
WWW.IMPOTS.GOV.MR

المديرية العامة للضرائب

النظـــام المعلومـــاتي للمديرية العامة للضرائب

ركيزة أساسية لتحديث النظام الجبائي

في هذا العدد

في هذا العدد

رقمنة الإدارة الجبائية: مسار واعد ص 02
ضيف العدد: مدير المعلومات والدراسات والإصلاحات الضريبية والتكوين ص 05
مستجدات المديرية العامة للضرائب ص 06
المستجدات الجبائية ضمن قانون المالية الأصلي 2024 ص 09

يتضمن العدد القادم

يعتبر التدقيق الداخلي مؤشر مهم لقياس صحة الجهاز الإداري ومدى نجاعة تسييره، ولذلك سيسلط العدد القادم الضوء على وظيفية التدقيق الداخلي للمديرية العامة للضرائب .

الكلمة الافتتاحية للمدير العام للضرائب

زملائي الكرام، أعزائي المكلفين والقراء،

يسعدني أن أعبر لكم عن خالص تحياتي بمناسبة صدور هذا العدد الذي يكتسي أهمية خاصة، حيث يعكس التزامنا الدؤوب بتحسين أداء المديرية العامة للضرائب.

ويأتي هذا العمل في سياق يتسم بالتطور السريع، يتميز بعملية تحديث غير مسبوقة هدفها الرئيسي إرساء منظومة إجراءات إدارية، رقمية، سلسة، فعالة وشفافة، مع ضمان تعبئة فعالة للموارد الضريبية.

فخلال السنوات الأخيرة، شرعنا في تحول رقمي طموح لمواجهة تلك التحديات. الأمر الذي تجسد في تطوير نظام "جباية" وإطلاق منصة التصريح والدفع عن بعد، وهو ما سيضمن- دون شك - تفاعلا واسعا لدى المنتسبين (دافعي الضرائب).

ونتيجة لهذه الخدمات، أصبحت الإجراءات الإدارية مبسطة، سريعة ومتاحة، مما سيمكن المتعاملين من الوفاء بالتزاماتهم الضريبية بكل سهولة.

ووعيا منا بحجم تطلعات شركائنا وتطورها بشكل مضطرد، فإننا نجدد التزامنا بالمضي قدما في تحقيق مزيد من الخدمات والإنجازات.

ويحتل التواصل الرقمي مكانة متقدمة ضمن استراتيجية متعددة الأهداف تضم من بين أمور أخرى توحيد وتحيين نماذج التصريح ودعم توجه الرقمنة بشكل عام.

إن تحقيق هذه المكتسبات، يعتبر مصدر فخر لنا وفرصة للإشادة وتثمين الدور الهام الذي لعبه موظفونا باختلاف مواقعهم الإدارية.

وختاما انتهز هذه الفرصة للتعبير عن امتناني لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تحقيق هذه الأهداف، سواء تعلق الأمر بزملائنا الكرام، أو بشركائنا الفنيين والماليين أو بالمكلفين.

اعل التيس

رقمنة الإدارة الجبائية: مسار واعد

في سياق يتسم بتعدد التحديات التي تفرضها العصرنة، ومن أجل تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين، شرعت المديرية العامة للضرائب في انتهاج ديناميكية جديدة تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تحسين نوعية الخدمات استجابة للتطلعات المشروعة للمواطنين.
وفي إطار توجيهات السلطات العمومية، وعلى غرار باقي القطاعات، فقد ظل الوصول إلى رضا المواطنين هدفا رئيسيا للمديرية العامة للضرائب، وقد تجلى ذلك من خلال سعيها إلى التفاعل مع الجمهور عبر مختلف الإصلاحات والمشاريع المنجزة.

ولترجمة هذا التوجه، فقد أطلقت المديرية العامة للضرائب منذ سنة 2011 برنامجا واعدا لرقمنة العمليات الجبائية، لتتوالى الإصلاحات تدريجيا بهدف عصرنة الإجراءات الجبائية ودعم شفافيتها.
وقد أثبت التحول الرقمي أنه رافعة أساسية لتحسين كفاءة وجودة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للضرائب، وفي هذا الصدد تم استحداث آليات جديدة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال معالجة الملفات وكذا تعزيز ثقة المكلفين.

وموازاة مع ذلك، تم توفير الشروط اللازمة لضمان الانتقال السلس إلى هذه البيئة الرقمية الجديدة، من خلال توفير المساعدة والتدريب المناسبين لصالح موظفي إدارة الضرائب من جهة، ولصالح المكلفين من جهة أخرى (عند الاقتضاء).
وبالفعل فقد أصبحت رقمنة العمليات الجبائية تمثل ركيزة أساسية لاستراتيجية تحديث نظامنا الجبائي، وقد تجسد ذلك من خلال التزام المديرية العامة للضرائب برفع تحدي الألفية الثانية وإسداء خدمات عالية الجودة تلائم احتياجات وتطلعات المكلفين وصولا إلى إدارة جبائية عصرية، شفافة وفعالة.

1. نظام جباية: نظام معلومات ملائم للاحتياجات المهنية للمديرية العامة للضرائب

يمثل نظام جباية باعتباره نظام المعلومات الخاص بالمديرية العامة للضرائب، نقلة نوعية في مسار رقمنة نظامنا الجبائي، حيث تم تصميمه بشكل يستجيب للطبيعة الخاصة لمختلف مكونات الإدارة الجبائية، وبما يوفر من خصائص ترمي إلى تبسيط وتحسين المسارات الميدانية.
منذ انطلاقه في سنة 2014، شكل هذا النظام مرحلة حاسمة في مجال التحول الرقمي لإدارة الضرائب، وذلك باعتباره منصة خاصة بالتسيير تمكن من ترشيد الإجراءات الإدارية، تقليص آجال تسيير الملفات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين، ابتداء من استلام التصريحات ومرورا بتصفية المستحقات ووصولا إلى تحصيل الضرائب. وقد أصبح هذا النظام أداة لا غنى عنها من أجل إنجاز مختلف العمليات الجبائية.
وخلال الفترة من 2014 إلى 2024، تطور نظام (جباية) باستمرار لتلبية احتياجات الإدارة الجبائية

من جهة والمكلفين من جهة أخرى. حيث تم إجراء العديد من الإصلاحات تمثلت خصوصا في إضافة التصريح عن بعد والمراجعة عن بعد في عام 2019.
وقد مكن هذا التطور- الأول من نوعه - من استفادة المكلفين من عدة خدمات: تحميل مطبوعات ونماذج التصريح عبر الإنترنت، متابعة التصريحات الضريبية، والتفاعل الآني مع المسيرين.
وقد أظهر التطور السريع لطرق الدفع الإلكترونية الحاجة إلى إدخال وحدة إضافية وهي الدفع عن بعد. وإدراكا لأهمية هذه الوظيفة في تلبية احتياجات المكلفين، تم العمل على دمجها في نظامنا المعلوماتي.

2. نظام التصريح والدفع عن بعد: بوابة لتسهيل الامتثال الضريبي

يمثل نظام التصريح عن بعد والدفع عن بعد (STT)، الذي تم تدشينه في مارس 2023، تقدما هاما، يسمح للمكلفين بأداء التزاماتهم الضريبية بفعالية، حيث تم تصميم هذا النظام كبوابة تفاعلية، تهدف إلى التكفل بعملية الدفع الالكتروني، من خلال ربط الاتصال الرقمي بين المديرية العامة للضرائب والمكلف والبنك لإتمام هذه العملية.
يتيح (STT) تنفيذ أوامر التحويل لحساب المديرية العامة للضرائب، مقدما بذلك حلا عمليا لصالح المكلفين يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم الجبائية دون تحمل عناء التنقل لمكاتب إدارة الضرائب.
ولضمان التسيير الأمثل لهذا النظام، تمت برمجة تشغيله بشكل تدريجي: بحصر الولوج إليه في البداية على عدد محدود من المكلفين، قبل تعميمه على نطاق أوسع. وحتى الآن، يمكننا أن نلاحظ ارتفاع نسبة المنتسبين بشكل مستمر منذ مارس 2023، خاصة على مستوى إدارة المؤسسات الكبرى (DGE).

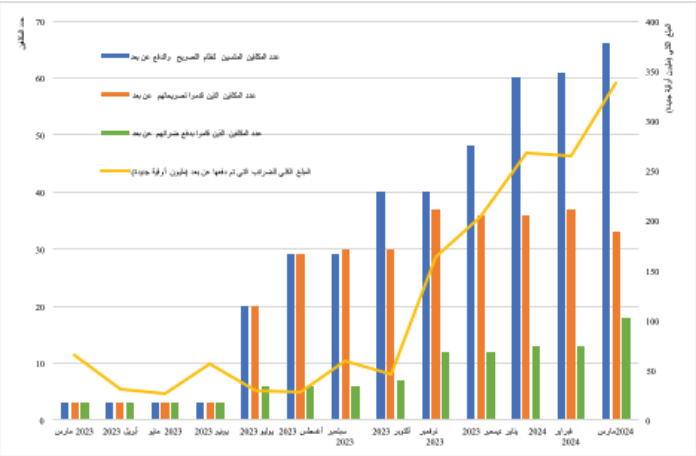

للاستفادة من خدمات (STT) يجب على المكلفين المعنيين، التسجيل أولا عبر المنصة الرقمية (https://stt.e-tax.impots.gov.mr).
وتتيح هذه الخطوة الحصول على اسم مستخدم وكلمة مرور لتسجيل الدخول إلى النظام بأمان تام.
وفيما يلي نطلعكم على بعض الخدمات التي تقدمها هذه المنصة للمكلفين:

- الانتساب المستقل إلى المنصة عن طريق إدخال بيانات الفرد الخاصة مع تحديد معلومات الدخول الخاصة به، وكذلك معلومات المستخدمين الفرعيين المحتملين؛
- تعريف نشاطه المهني والذي يحدد التزاماته الضريبية؛
- إيداع التصريحات الضريبية عن بعد؛
- الحساب التلقائي للضرائب المستحقة؛
- إضافة ودمج الحسابات المصرفية الخاصة به في المنصة؛
- الدفع عن بعد كليا أو جزئيا؛
- متابعة مسار الدفع؛
- إصدار وصولات الدفع.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مواكبة التطورات التشريعية والتكنولوجية، نصت أحكام المادة L.3 من المدونة العامة للضرائب بموجب قانون المالية الأصلي لعام 2024 على إجبارية الدفع الالكتروني بشكل تدريجي على مستوى إدارة المؤسسات الكبرى (وسيحدد مقرر وزاري تفاصيل هذا الإجراء).

تجدر الإشارة هنا إلى أن المديرية العامة للضرائب تواصل جهودها باستعمال أخر التكنولوجيات من أجل الوصول إلى إدارة متعددة المنافذ، تكرس من مكانة المواطن باعتباره محور اهتمامها.

3. TAX-PAY: أداة عصرية لتسهيل أداء الضريبة على السيارات

شهدت عملية تسديد الضريبة على العربات ذات المحرك، والمعروفة أيضا باسم "VIGNETTE"، تطورا كبيرا بفضل استحداث تقنية الدفع الرقمي المعروف ب TAX-PAY. وتهدف هذه التقنية إلى تبسيط إجراءات أداء هذه الضريبة، حيث يمكن للمكلفين الوفاء بها عن بعد.

تقوم خدمة TAX-PAY تلقائيا بإنشاء رمز الاستجابة السريع QR لكل معاملة. يحتوي هذا الرمز على جميع المعلومات ذات الصلة بالضريبة، ويتم دمجه مباشرة في وصل العملية المذكورة. ويمكن لوكلاء الرقابة التحقق من مصداقية المخالصة في أي وقت وذلك من خلال مسح رمز الاستجابة السريع QR باستخدام أي هاتف ذكي للتحقق من مصداقية البيانات المسجلة بالفعل في نظام الجباية.

4. الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب: بوابة في خدمة المكلفين

طورت المديرية العامة للضرائب موقعا إلكترونيا- سهل الاستخدام وعملي- لتلبية احتياجات مستخدميها يمكن الولوج إلى هذه المنصة عبر العنوان التالي: http://impots.gov.mr ، حيث يقدم هذا الموقع مجموعة واسعة من الخدمات والمعلومات الأساسية، بهدف تسهيل العلاقات مع المكلفين.

ومن خلال تصفح موقع المديرية العامة للضرائب، يمكن الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات، مثل الاطلاع على الواجبات الضريبية، المستجدات الضريبية، التشريعات الضريبية، وما إلى ذلك. ويمكن أيضا الحصول على معلومات متنوعة حسب مختلف النوافذ التي يزخر بها الموقع.

بالإضافة إلى ما سبق، يتيح هذا الموقع مصادر توجيهية تساعد المكلفين على معرفة حقوقهم وواجباتهم الضريبية بشكل أفضل. كما يمكنهم الاطلاع على مذكرات توضيحية وتقارير دورية، وفي القريب العاجل، سيتم إطلاق فضاء تفاعلي يسمح لرواده بالحصول على ردود تحيط بمختلف جوانب نظامنا الجبائي.

يعد هذا الموقع مصدرا أساسيا للمعلومات نظرا لما يوفره من خدمات ومعلومات، كما يسمح بالاطلاع على المعلومات التالية:

- التحقق من وجود وصلاحية رقم التعريف الضريبي (NIF)؛
- التحقق من صحة وصولات التسديد؛
- التحقق من مختلف الوثائق الصادرة عن إدارة الضرائب؛
- تحميل مختلف نماذج التصريح الرسمية؛
- الاطلاع على التشريعات الجبائية والتعديلات المتعلقة بها؛
- الاطلاع على وثائق جبائية محينة مع وجود فضاء تفاعلي موجه للمهنيين وفضاء

آخر مخصص للمكلفين؛
وجملة القول أن المديرية العامة للضرائب من خلال استحداث مختلف لوسائط الرقمية قد قطعت شوطا كبيرا في سبيل تقريب الإدارة من المواطن، و المشاركة بنجاح في مشروع التحول الرقمي الطموح.

ضيف العدد

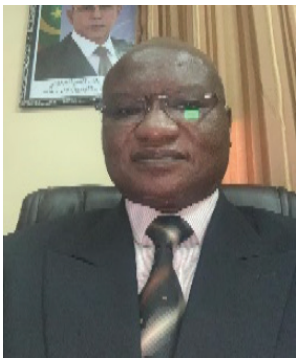

عبد الله صار،
مدير المعلومات والدراسات والإصلاحات الضريبية والتكوين

يُعد نظام المعلومات للمديرية العامة، وهو موضوع هذا العدد، مشروعا رئيسيا في إطار عصرنة إدارة الضرائب. ولذلك يسرنا أن نستضيف السيد عبد الله صار لمناقشة هذا المشروع المهم وآثاره على الخدمات التي نقدمها للمكلفين.

1. السيد عبد الله صار، أنتم على رأس هذه إدارة المعلومات منذ سنة 2020، كيف يمكنكم وصف وظائف ومهام هذه المديرية؟

لقد تم استحداث هذه المديرية بموجب المرسوم 2011-086 الصادر بتاريخ 30 مايو، وتم تكريسها بنفس الصلاحيات والمهام بمقتضى المادة 94 من المرسوم 2019 349- الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 2019 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه.

تضم المديرية 24 موظف بين أطر وأعوان، موزعين بين 3 مصالح:

- مصلحة المعلومات وتضم قسمين: قسم الصيانة وقسم القيد،
- مصلحة الدراسات: تضم قسم الدراسات وقسم الإحصاء والصياغة
- الإصلاحات الضريبية والتكوين: وتتكون من قسم الإصلاحات الضريبية وقسم التكوين

تشرف هذه الإدارة على مشاريع عصرنة الأنشطة الجبائية وتسيير النظام المعلوماتي "جباية" المعمول به منذ 2014، وباقي عناصر نظام المعلومات للمديرية العامة للضرائب بما يسمح بالتسيير الآلي لملفات المكلفين ابتداء من إسناد رقم التعريف الجبائي وحتى تصفية المستحقات.

وعلاوة على ذلك، تضطلع هذه المديرية بإجراء الدراسات الإحصائية، بهدف تحليل مؤشرات الأداء، وتشرف على برامج التكوين المتواصل لصالح الموظفين والأعوان، كما تشارك أيضا في مختلف مشاريع الإصلاحات من خلال نشاطها الفعال في لجنة الإصلاحات الجبائية للمديرية العامة للضرائب.

2. منذ سنوات تعمل المديرية العامة للضرائب على عدة مشاريع للتواصل الرقمي مع أنظمة المعلومات للهيئات العمومية، هل يمكنكم تقديم المزيد من التوضيحات حول هذا الموضوع؟

لقد مر التواصل الرقمي ما بين الأنظمة المعلوماتية الداخلية لوزارة المالية بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: وتتعلق بالتواصل الرقمي مع المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية من خلال عملية إيداع الأرصدة بشكل آلي.

المرحلة الثانية: وقد تم في هذه المرحلة التواصل الرقمي مع المديرية العامة للميزانية عبر نظام (RACHAD)، ومن خلال هذه العملية تم تبادل بيانات المكلفين المسجلين على لائحة موردي الدولة لضمان متابعة أفضل.

المرحلة الثالثة: وقد جرى التواصل في هذه المرحلة مع المديرية العامة للجمارك عبر نظام (SYDONYA)، حيث يتم تبادل المعلومات المتعلقة بالمكلفين المسموح لهم بالقيام بالعمليات الجمركية.

وفي إطار عمليات الرقمنة، تقوم المديرية بكل الاتصالات لتبادل البيانات مع مصالح وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة (MTNIMA).

3. وماذا عن الآفاق المستقبلية؟

في هذا الصدد أن نشير إلى مشروعين هامين سيتم تجسيدهما بالشراكة مع مشروع دعم الحوكمة المالية والإدارية بموريتانيا (PAGFAM) الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والمجسد من طرف وكالة خبراء فرنسا:

- مشروع مركز البيانات المصغر بهدف الحصول على منصتين، ستوفر إحداهما موقعا احتياطيا.
- المشروع التواصل الرقمي مع الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة (ANRPTS)، بهدف الحصول على البيانات الشخصية المتعلقة بالمكلفين بالضرائب من جهة، وكذلك البيانات المتعلقة بالسيارات المسجلة على امتداد التراب الوطني من جهة أخرى، من أجل تبسيط طلبات التسجيل المقدمة من طرف المكلفين.

4. هل من كلمة أخيرة تودون إضافتها؟

انتهز هذه الفرصة لتبليغ المكلفين بأن رقم التعريف الجبائي المعتمد يجب أن يكون مكونا من ثمانية (8) أرقام، أما أرقام التسجيل المؤقتة فقد تم إلغاء العمل بها لدى المديرية العامة للضرائب، وكل الهيئات التي تستعمل رقم التعريف الجبائي.

مستجدات المديرية العامة للضرائب

1. ورشة الوثائق الداعمة للتصريحات الضريبية الجديدة

نظّمت المديرية العامة للضرائب، بالتعاون مع وكالة خبراء فرنسا، ندوة استشارية حول الإقرارات الضريبية، وتندرج هذه المبادرة في إطار نهج جديد يفضل الحوار المباشر مع المكلفين بهدف دراسة ملاحظاتهم واقتراحاتهم قبل الاعتماد الرسمي لنماذج الوثائق الداعمة للتصريحات الضريبية الجديدة في مارس 2024.

شارك في هذا الحدث أكثر من عشرين من المدراء الماليين للشركات والخبراء المحاسبين والمتخصصين في مجال الضرائب، والذي كان أيضًا فرصة لاطلاعهم على النماذج الجديدة للوثائق، وهي متوفرة الان على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب (http://impots.gov.mr/DGI/documentation/telechargements.html)

2. تبسيط إجراءات قيد المكلفين

تضمنت عملية تسجيل المكلفين مؤخرًا تغييرات معتبرة بهدف تبسيط الإجراءات وتوحيدها.

وعليه، فقد تم تعليق كل أرقام التعريف الجبائية المؤقتة، التي تتكون من 9 أرقام، ويتعين على كل المكلفين توفيق أوضاعهم بما يتماشى مع الإطار التنظيمي الجديد.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم السلطات الضريبية بانتظام بتعليق أرقام التعريف الضريبية للمكلفين الذين لا يمتثلون لالتزاماتهم الضريبية، وكذلك المكلفين غير المقيمين، وذلك لمنعهم من المشاركة في الصفقات العمومية أو القيام بالعمليات الجمركية.

3. حزمة متنوعة من الدورات التكوينية المنظمة بالشراكة مع مشروع دعم التدريب في مجال المالية العامة (P2FP)

استفاد موظفو الضرائب، بالشراكة مع برنامج P2FP المجسد من طرف وكالة خبراء فرنسا، من عدد من الدورات التدريبية حول الموضوعات التالية للسنتين 2023 و2024

دورة تكوينية بعنوان الضريبة على الشركات

تهدف هذه الدورة التدريبية، والتي شارك فيها 15 موظفا تابعين لمختلف إدارات وزارة المالية، لتزويد المشاركين بالمعلومات النظرية والعملية وتعزيز مهاراتهم في مجال الضريبة على الشركات.

وقد أشرف على هذه الدورة خبير متخصص من المديرية العامة للمالية العمومية في فرنسا (DGFIP)، حيث تم تناول مجموعة من المواضيع، بما في ذلك ضبط المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة، وتحديد الدخل الخاضع للضريبة والعائدات، والإعفاءات، والروابط بين المعايير المحاسبية والضريبية، والمصروفات القابلة للخصم، والخسائر الضريبية السابقة، وحساب الدخل الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة. كما تم تناول بعض الحالات التطبيقية، مما ساهم في إثراء خبرة المشاركين.

دورة تكوينية بعنوان الضرائب على المحروقات

أشرف على هذه الدورة خبيران دوليان لفائدة 15 إطارا تابعين لمختلف إدارات وزارة المالية. بما في ذلك مديرية المؤسسات الكبرى ومديرية الفحص والمسوح الضريبية ومديرية المؤسسات المتوسطة.

وهي تهدف لتطوير المهارات النظرية والتطبيقية، بما في ذلك تحديد الإطار العام للضرائب على المحروقات، أنواع العقود المعمول بها، النصوص القانونية التي تحكم مجال المحروقات، النظام الضريبي المطبق على قطاع المحروقات، مع تحديد الضرائب المطبقة وتفصيل خصوصية كل منها، إجراءات الرقابة الجبائية، النظام الضريبي المطبق على المقاولين الفرعيين والنظام الجمركي المطبق على القطاع.

دورات تكوينية في التحرير الإداري

تهدف هذه الدورة التدريبية متعددة التخصصات لتعزيز القدرات في مجال تحرير الوثائق الإدارية الداخلية والخارجية. وقد اكتسب المشاركون المعلومات اللازمة لاستخدام لغة قانونية أكثر ملاءمة، وصياغة المحاضر وتقارير الاجتماعات، وتحسين التواصل الداخلي في الإدارة.

ونظراً لأهميته، سيستفيد من هذه الدورات مستقبلا أكثر من 100 موظف تابعين لوزارة المالية.

دورات في مجال التدريب المكتبي

تهدف هذه الدورات لتعزيز مهارات الموظفين في استخدام الأدوات المكتبية على نظام ويندوز لمعالجة النصوص والمعلومات، وقد استفاد من هذا التدريب حتى الآن أكثر من 80 موظفاً.

دورة حول تكوين المكونين

تم تنظيم هذه الدورات التدريبية بهدف تكوين المكونين المستقبليين لدى وزارة المالية والذين سيشرفون على عمليات التكوين مستقبلا، وقد

استفاد من هذا التدريب حتى الآن أكثر من 60 موظفا، وسيتضاعف هذا العدد قبل نهاية عام 2024.

4. الدورات التكوينية المنظمة من طرف وزارة الوظيفة العمومية والعمل في إطار برنامج دعم قدرات الموظفين والأعوان

وفي سياق آخر استفاد بعض الموظفين والأعوان من عدة دورات تكوينية في إطار البرنامج المنفذ من طرف وزارة الوظيفة العمومية والعمل بالتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء، حيث شملت:

1- دورة تكوينية في مجال التحرير الإداري
2- دورة تكوينية حول تسيير الموارد البشرية
3- دورة تكوينية في مجال الأرشفة والتوثيق
4- دورة تكوينية في مجال السكرتاريا الإدارية

5- دورات تكوينية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة UNECA

في إطار الجهود المبذولة من أجل رفع أداء الموظفين، أشرفت المديرية العامة للضرائب وبالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA) التابعة للأمم المتحدة على تنظيم عدة دورات تكوينية متخصصة تعالج قضايا جبائية ذات بعد دولي مثل المفاوضات وتفسير الاتفاقيات الدولية والمفاهيم المرتبطة بأسعار التحويل.

ورشة التفاوض حول الاتفاقيات الدولية وتفسيرها

استفاد من هذه الورشة 15 إطارا تابعين لكل من مديرية التشريعات والنزاعات، مديرية المؤسسات الكبرى ومديرية الفحص والمسوح الضريبية، حيث تلقى المشاركون عروضا تمحورت حول تفسير وتحديد المفاهيم المتعلقة بالضرائب الدولية، مراحل وإجراءات إبرام الاتفاقيات الدولية، معايير تحديد السيادة الضريبية، عرض النموذجين المعتمدين للاتفاقيات الضريبية (نموذج الأمم المتحدة ونموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) والاختلافات الجوهرية بينهما، مصادر القانون الضريبي الدولي، أهداف اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وآليات تجنب الازدواج الضريبي.

ورشة عمل حول أسعار التحويل

وقد استفاد من هذه الورشة 18 موظفا، يمثلون كلا من مديرية التشريعات والنزاعات، مديرية المؤسسات الكبرى ومديرية الفحص والمسوح الضريبية، حيث تم التركيز على تعريف أسعار التحويل وضرورة مواكبة التطور السريع للمعاملات الدولية، والتي أصبحت تشكل تحديا كبيرا لمنع تآكل الوعاء الجبائي، حيث أن تحويل الأرباح إلى دول الملاذات الضريبية أو الدول ذات نسبة الضرائب المنخفضة وبأسعار خاصة تؤدي إلى خفض معتبر في الوعاء الضريبي.

المستجدات الجبائية
ضمن قانون المالية الأصلي 2024

أدخل قانون المالية الأصلي 2024 بعض التعديلات على بعض مواد القانون 2019-018 الصادر بتاريخ 29 أبريل 2019 والمتضمن المدونة العامة للضرائب، وهذا بهدف تحديث القواعد الضريبية استجابة لمتطلبات تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز المساواة الضريبية، إضافة إلى ضرورة مواكبة التطورات على المستوى الدولي.

حيث أصبحت موريتانيا، ومنذ سنة 2021، عضوا في الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / مجموعة العشرين لتنفيذ مشروع منع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، كما انضمت سنة 2019 إلى اتفاقية المساعدة الإدارية في المجال الضريبي والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2022.

إن دمج أحكام المعاهدات الضريبية يأتي استجابة للتحديات الجديدة التي مست مختلف الممارسات الضريبية الدولية خصوصا موضوع تحويل الأرباح بين الشركات التابعة لنفس الشركة الموجودة داخل أو خارج الدولة (سعر التحويل). كل هذه التطورات ستساعد على مكافحة التهرب الضريبي الدولي وضمان المنافسة العادلة بين الدول.

1. تعديلات متعلقة بضرائب النقل الحضري

تعديل المادة 52: بهدف تخفيض الضرائب والرسوم المطبقة على المركبات ثلاثية العجلات (TOUKTOUK) ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي المباشر على الطبقات الهشة والفقيرة.

تعديل المادة 138: بهدف إعادة تحديد نطاق ضريبة السيارات لتشمل جميع السيارات المستخدمة على التراب الوطني.

تعديل المادة 139: بهدف توسيع نطاق الإعفاء من ضريبة السيارات لتشمل العربات المستفيدة من ترخيص مرور ساري المفعول لمدة محددة.

2. تعديلات تتعلق بالجباية الدولية

تعديل المادة 66: بهدف تناسق المادتين 40 و66 من المدونة العامة للضرائب، وتسهيل رقابة المعاملات التي تتم بين أعضاء في نفس المجموعة من الشركات المرتبطة.

بموجب الأحكام الجديدة، تم توسيع الالتزام الوثائقي المنصوص عليه في المادة 66 من المدونة العامة للضرائب ليشمل المعاملات التي تتم بين أعضاء في نفس المجموعة من الشركات المرتبطة، ومن أجل توضيح نطاق هذا الالتزام الوثائقي، تم ضبط الشركات المعنية بهذا الالتزام بوضوح.

ومن أجل مواءمة المصطلحات المستخدمة في المدونة العامة للضرائب- المتعلقة بأسعار التحويل- تم استبدال مصطلح "المؤسسات الشريكة" بمصطلح "الشركات المرتبطة".

تعديل المادة 67: تم ضبط العناصر الضرورية لضمان الحد الأدنى للتصريح كل بلد على حدة.

ومن أجل مراعاة تغيير سعر صرف العملة، تم تحديد رقم الأعمال السنوي الذي يجب على

مجموعة الشركات متعددة الجنسيات تحقيقه لتكون خاضعة للالتزام بتقديم التصريح كل دولة على حدة، وهو يقابل 750 مليون يورو، أو ما يعادل 25 مليار أوقية جديدة.

تعديل المادتين 120 و125: يهدف هذا التعديل إلى إضفاء طابع الأرباح الموزعة على النتائج في انتظار التخصيص للشركات الأجنبية، وهو ما يسمح بالحد من التهرب الضريبي الملاحظ في هذا المجال.

3. التدابير المتعلقة بالإجراءات الضريبية:

تعديل المادة L.3: بهدف إدراج إلزامية الدفع الالكتروني بشكل تدريجي للمؤسسات الكبرى، حيث سيتم تحديد رقم الأعمال ومجال النشاطات المعنية بهذا الإجراء بموجب قرار وزاري.

تعديل المادة L.25: بهدف ضمان رقابة فعالة لأسعار التحويل التي تقوم بها بعض الشركات المرتبطة الموجودة على التراب الوطني، حيث تم تمديد فترة التدقيق في عين المكان المتعلق بأسعار التحويل أو في حالة طلب المساعدة الإدارية الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات تبادل المعلومات في المجال الجبائي الضريبية.

تعديل المادة L.131: بهدف توسيع مجال العقوبات المتعلقة بالتصريح السنوي لأسعار التحويل، والتصريح كل بلد على حدة ليشمل أي تصريح غير مكتمل وكل تصريح بمعلومات غير دقيقة.

تذكير بالالتزامات الجبائية

الضرائب الشهرية

	تاريخ ايداع التصريحات	تاريخ الدفع	النسبة	المرجعية القانونية
الضريبة على المرتبات والأجور	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	40٪ 25٪ 15٪ (جدول تصاعدي)	المواد من 109 الى 118
الضريبة على القيمة المضافة	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	16% - 18%	المواد من 109 الى 118
الضريبة على العمليات المالية	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	16%	المواد من 274 الى 280
الرسم على تذاكر الرحلات المتجهة خارج البلاد	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	جدول تصاعدي	المواد من 290 الى 293
الرسم الخاص على التأمينات	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	0,1% - 5% - 10%	المواد من 281 الى 289
الاقتطاع من المنبع على الإيجار	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	18%	المادة 137

الضرائب الفصلية

	تاريخ ايداع التصريحات	تاريخ الدفع	النسبة	المرجعية القانونية
الضريبة على دخول الاموال المنقولة	قبل منتصف الاشهر يناير ابريل يوليو اكتوبر	مطابق لتاريخ ايداع التصريحات	20٪ - 10٪	المواد من 119 الى 130

ضرائب ذات صفة دورية

	تاريخ ايداع التصريحات	تاريخ الدفع	النسبة	المرجعية القانونية
الاقتطاع المترتب على خدمات المقيمين	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابقة لتاريخ ايداع التصريحات	3%	المادة 131
الاقتطاع المترتب على خدمات غير المقيمين	آخر أجل للتصريح 15 من الشهر الموالي	مطابقة لتاريخ ايداع التصريحات	15%	المواد 132 و 133
الاقتطاعات التي تنفذها الخزينة على المعاملات	اقتطاع تلقائي	اقتطاع تلقائي	2%	المواد من 134 الى 136

الضرائب السنوية

	تاريخ ايداع التصريحات	تاريخ الدفع	النسبة	المرجعية القانونية
الضريبة على الشركات	آخر اجل للتصريح 31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	مطابقة لتاريخ ايداع التصريحات	حسب نظام فرض الضريبة (25٪ - 2,5٪) او (25٪ -2٪)	المواد من 1 الى 67
الضريبة على ارباح اعمال الاشخاص الطبيعيين	آخر اجل للتصريح 31 مارس، 30 يونيو، 30 سبتمبر	مطابقة لتاريخ ايداع التصريحات	حسب نظام فرض الضريبة (30٪ - 2,5٪) او (3٪)	المواد من 68 الى 98
الرسم على المهنة	آخر اجل للتصريح 30 ابريل	مطابقة لتاريخ ايداع التصريحات	جدول تصاعدي	المواد من 184 الى 196
الرسم على التدريبات	آخر اجل للتصريح 01 فبراير	مطابقة لتاريخ ايداع التصريحات	0,60%	المواد من 150 الى 158

المديرية العامة للضرائب

المديرية العامة للضرائب، شارع الوحدة الوطنية،
انواكشوط - موريتانيا. ص.ب: 54120
(/http://impots.gov.mr)

مدير النشر:

اعل التيس، المدير العام للضرائب

رئيس التحرير:

لمرابط ولد السيد، مسؤول الخلية المكلفة بالاتصال والتوجيه ونصح دافعي الضرائب

فريق التحرير:

أبوبكرين محمدو كان

داها منت بناهي

هندو منت عمارة

محمد الحافظ ديماني

محمد يحيى اليدالي